

في ندوة عربية نظمها مجلس الوحدة الاقتصادية

## السوق العربية المشتركة السياج الواقى للاقتصاد العربي

للإبصار: خاص



■ د. طلال ابوغزالة

واحد من اخطر التحديات الجديدة التي ستواجه الاقتصاد العربي ومؤسساته القومية في القرن المقبل.

وفي هذا تهديد خطير للسوق العربية المشتركة التي تقوم على المصالح الاقتصادية للتعاونة والتوازنة بين جميع الدول الاعضاء في السوق، ومن هنا لا بد من النظر الى قيام السوق العربية المشتركة كضرورة ملحة للوقوف في وجه المخاطر التي تهدد مستقبل الأمة.

وتناول ابو غزالة مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي وقال: «ان كلا من المشروعين المتوسطي (الأوروبي) والاوسطي (الأمريكي) يشتركان بعدد من الاهداف لهما اشراك المشروعين في الحاق الضرر بالنظام الاقليمي العربي ان اتهمنا يؤيدان الى عرقلة قيام وحدة اقتصادية عربية وسوق عربية مشتركة، لكنه قال ان مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية يعتبر الأفضل بين المشاريع للطروحة على المنطقة في ظل الظروف الراهنة مقارنة بالتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ومشروع الشرق اوسطي لأنه يشجع التجارة العربية السنته ويدعم إقامة منظمة التجارة العربية البينية وللنقل التجارية الحرة العربية.

عقدت في طرابلس بالجمهورية الليبية يومي 25 و26 سبتمبر الجاري ندوة بعنوان «السوق العربية المشتركة - السياج الواقى للاقتصاد العربي، وذلك بتنظيم مشترك ما بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية في الجماهيرية».

وقد شارك في الندوة طلال ابو غزالة رئيس للمجمع العربي للادارة وقدم يحظا فيما تركز على التطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي وتأثيره على مستقبل الاقتصاد حيث أكد بان البيئة الدولية الجديدة اصححت تفرض تحديات متجددة امام الدول العربية للشروع في اصلاحات مؤسسية واقتصادية لتجنب سلبيات هذه البيئة الجديدة ولجني المنافع المتوقعة من التغيرات الحاصلة والمساهمة في دمجها في هذه البيئة التي تسير نحو السموعة والتكثلات الاقتصادية وعالمية التجارة وتحريرها، وتطرق الى السموعة وتأثيراتها الاقتصادية وكذلك الى قيام منظمة التجارة العالمية وتأثيرها ايضا كما تطرق الى التوجه نحو التخصصية في اطار الاصلاح الاقتصادي كسياسة ايارة، داعيا الى الموازنة والتفاضلة بين دور القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث يتوزعان الادوار على اساس شراكة متوازنة شريطة مراعاة مصلحة الدولة ككل، ذلك لأن رد الاعتراف للدولة مطلوب ودور القطاع الخاص في التنمية الشاملة مطلوب، وحين الوقت لوضع للعادلة التي توافق بين القطاعين والتنسيق بينهما ليضطلعوا بدورهما في مسألة التنمية ضمن توازن اجتماعي مرغوب.

وعن مشروع الشرق اوسطي وتأثيره على السوق العربية المشتركة فقد عاد ابو غزالة الى التأكيد بان المخططات الشرق اوسطية تهدف في نهاية المطاف الى طمس الهوية العربية وزوال النظام العربي من خلال لغتية وذويان الاقطار العربية في ترتيبات اقتصادية شرق اوسطية، لذا فان هذا المشروع يشكل